

خالد وليد محمود\*

## مراجعة كتاب

# حرية - مساواة - اندماج اجتماعي

نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المُستدام

المؤلف: مراد ديابي

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٢٦٦ صفحة.

\* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الصحية والتعليم"، و"التكامل الاجتماعي من خلال رفاهية الفرد والنظرة إلى المجتمع والشعور بالأمان" وتحليلها. ليخلص من هذا العرض التقديمي إلى أن الوضعية الرأهنة للبلدان العربية في ظل سيادة هذه السياسات النيوليبرالية أصبحت مُرادفةً للضعف والهامشية والتبعيّة والرّضوخ، وأنّ تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية يعطي دليلاً آخر على الضرورة الملحة لاستشراف النماذج المُستدامة البديلة من الليبرالية المتوحّشة، في أفق ما بعد الربيع العربي، من خلال التمييز الصّارم والبيّن بين هذه الأرثوذكسية النيوليبرالية المهيمنة اليوم والنظام الليبرالي الاجتماعي.

يتبنّى الكاتب بذلك، ومن دون مواراة، النهج الليبرالي الاجتماعي الذي يروم التعريف به وتحديد طبيعته العميقة، إذ إنّه يظلّ مبهمًا اليوم، سواءً في شقّه الاقتصادي أو في شقّه السياسي، وحتى الفلسفي، ومتمسماً بسوء فهم عميق، بتزامنٍ مع غياب السّيّقات العربية الحاضرة له لعقود طويلة. يُسَطّر الكتاب بذلك أولى أهدافه في الإسهام في أن تتبوأ النظرية الليبرالية للعدالة المكانة التي تستحقّها في البلاد العربية، على اعتبار أنّ الفكر العربي المعاصر، وبدرجةٍ خاصّة الفكر الاقتصادي، يفتقد إلى التّنظير العلمي الواضح لهذه الإشكالية، وإلى التراكم المعرفي المرخّص للممارسة الفاعلة.

تتمثّل إحدى أبرز إضافات الكتاب للمكتبة العربية في عرض أبرز النظريات الليبرالية المساواتية المعاصرة وتحليلها، والمرتبطة أساساً بنظرية العدالة عند جون راولز، ممّا يسمح للقارئ العربي بالاطّلاع على أبرز ما أنتج الفكر الغربي وأحدثه في شأن المقاربة المعيارية لإشكالية اتّساق الحرية والمساواة داخل نظرية العدالة التي تُشكّل عنصراً مركزياً لمرحلة ما بعد الربيع العربي، يبنّي عليها الكثير من الرّهانات سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ولا يكتفي الدكتور مراد ديابي بعرض عصاره الفكر الغربي وتحليله خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بل يُقدّم مقارنته الذاتية لنظرية العدالة في التّموذج الليبرالي المُستدام القائمة على ثلاثة مبادئ رئيسة، ترتكز على ترابط الحرية والمساواة في تكافؤ الفرص الحقيقي، وعلى اقتران التّحليل الاقتصادي لتوليد الثروة وإعادة توزيعها داخل المجتمع، وأخيراً على تلازم البناء المؤسّساتي بتوطّنه في الأفق بعيد المدى للاندماج الاجتماعي والمواطنة، بترباطٍ مع منظور الإخاء الاجتماعي:

- أما المبدأ الأوّل فيتعلق بطبيعة الحرية العميقة والمتسّقة مع مقتضياتها الاجتماعية، على خلاف طبيعتها الصّورية في التّموذج النيوليبرالي المتوحّش، ويؤكد المؤلف على أنّ التّموذج الليبرالي

تتمثّل الإشكالية الأساسية التي يعرضها الدكتور مراد ديابي في كتابه في مُساءلة شروط اتّساق الحرية والمساواة داخل نظرية العدالة الاجتماعية. يصبّ هذا الكتاب في منحى الإسهامات الفكرية التي تحاول التوفيق بين هذين المبدئين عوض المعارضة بينهما، وفي الجهد العلمي الرّامي لدرء الإبهام المحيط بالتّموذج الليبرالي داخل الوطن العربي، والذي من شأنه أن يُسهّم في إثراء النقاش في شأن سبل البناء المؤسّساتي الأنجع والأقوم والأكثر ملاءمةً لخصوصياتنا الدّاتية، بشأن ما يجمعنا معاً أو ما يمكن أن يجمعنا معاً؛ بمعنى الأفق الذي ينبغي أن يُوجّهنا ويقود حركة تاريخنا.

”

يُبيّن الكتاب بعض هذه الأوجه لتفانم الحالة العربية بترباطٍ مع استشراف السياسات النيوليبرالية، عبر عرض مؤشرات "القيمة الإجمالية المُولّدة"، و"التنمية البشرية"، و"نقص التنمية النّاجم عن عدم المساواة"

”

ينطلق الكتاب من اعتبار شبه استحالة بناء مجتمعاتٍ واقتصاداتٍ عربية بعيدة عن الاستبداد والفكر الأحادي ناجمة اقتصادياً وعادلةً اجتماعياً ومُستدامة، على أُسس الوصفات النيوليبرالية القائمة على "التسويغات النيوكلاسيكية"، وبخاصّة بُعيد الأزمة الاقتصادية العالمية. فوفقاً للدكتور ديابي، بدأ اليوم يتجلّى بوضوح تهافت هذا المنطق النيوليبرالي القائم على حثّ الأغلبية السّاحقة في المجتمع على تقديم التضحيات بحجّة الحفاظ على التوازن الاقتصادي، في حين أنّ النتيجة تتلخّص فحسب في توليد أقصى الأرباح لفائدة أقلية ضئيلة، في تزامنٍ مع تفاقم آثار الأزمات المالية المتعاقبة منذ تسعينيات القرن الماضي. ولم تكن بلادنا العربية لتُشكّل استثناءً لهذا التهافت شبه الكوني للمنطق النيوليبرالي؛ إذ كان من الطبيعي أن يتمخّض تبنّي معظم البلدان العربية في العقود الأخيرة لسياساتٍ نيوليبرالية عن نتائج وخيمة في جميع المجالات وعلى المستويات كافة، أو بشكلٍ أكثر دقة، عن تفاقمٍ للأوضاع الواهنة أصلاً.

يُبيّن الكتاب بعض هذه الأوجه لتفانم الحالة العربية بترباطٍ مع استشراف السياسات النيوليبرالية، عبر عرض مؤشرات "القيمة الإجمالية المُولّدة"، و"التنمية البشرية"، و"نقص التنمية النّاجم عن عدم المساواة"، و"الترباط السّلبي بين خسائر دليل التنمية البشرية والرّضا بحرية الاختيار وبالمجتمع"، و"الرّضا العام بالحياة والرّضا بالرعاية

المدى للتسوية المؤقتة للعيش المشترك. فإن كانت نظرية العدالة الراولزية تركز على توليف بُعدي الحرية والمساواة، فإن شعار "حرية - مساواة" يبقى فارغاً من أي معنى أو أي اتساقٍ في المنظور التاريخي أو التطوري، من دون إقحام مبدأ ثالث اجتماعي/سياسي/إبستيمي كمبدأ وسيط يُعبّر عن تكامل المبدأين الأولين. ومن ثم، يعتمد الدكتور مراد ديباني إلى وصل هذه المبادئ الثلاثة بفهمين متكاملين لنظرية العدالة في النموذج الليبرالي الاجتماعي، أحدهما يمنح المنظور المثالي لتحقيق الاندماج الاجتماعي (حرية - مساواة - إخاء)، والآخر يعرض للشروط العملية لهذا الاتساق (حرية - مساواة - مواطنة). ليخلص في مقارنته ما بعد الحدائية لنظرية العدالة إلى بلورة معالم العدالة الاجتماعية في النموذج الليبرالي المستدام على خمس مستوياتٍ رئيسية:

- اتساق الحرية والمساواة ما دام النموذج الليبرالي في شكله الاجتماعي قائماً على الاتفاق الطوعي والتعاقد المُنصف بين الأفراد. إن السعي إلى خلق القيمة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأنساق توزيعها، فكلما كان النظام مُتسقاً ومتساوياً، كان أكثر توليداً للقيمة والثروة. ويُعطي الكاتب على ذلك مثال الدول الأكثر "مساواتية" في العالم (الدول الإسكندنافية) باعتبارها الأكثر غنى ورفاهيةً في الوقت نفسه.

- تكافؤ الفرص المنصف الذي يعني وضع الجميع على مستوى "بؤابة الانطلاق" نفسه، والقائم على نظام التربية والتعليم الذي يسهر على تأمين حصول الجميع على التربية المتناسبة وعلى حق الوصول إلى أعلى المناصب الاجتماعية، ثم بعد ذلك على نظام الموارد والهبات الذي يقتضي فرض ضرائب وقيود على التراكبات من أجل منع أو الحد من انتقال الامتيازات من جيل إلى جيل ومن صلب إلى صلب، وأخيراً على نظام التمييز الإيجابي الذي يجعل من اللامساواة ومن التمييز آلياتٍ لتحقيق تكافؤ الفرص الحقيقي وليس فقط الشكلي.

- الجدارة والاستحقاق؛ فالفاضل الوحيد الذي يُقرّه الدكتور مراد ديباني من منظوره الليبرالي، ويشجّع عليه، هو التفاضل القائم على أساس الجهد وقيمة العمل. ولما كانت قابليات الأفراد متفاوتةً في التحصيل والفهم والإدراك وفي بذل الجهد والاستثمار، كان تمايز الأفراد من الناحية العملية الاكتسابية أمراً حتمياً، وينبغي أن تعكسه آليات وإجراءات العدالة كإنصاف، بإجازة التفاضلات المنصفة وإقرارها والتي تسمى فوق "المساواتية" المحضة.

المُستدام ينطوي على حرية حقيقية متمثلة في القدرات الفردية المُضمّنة في تباين المساواة الاجتماعية والضامنة لتكافؤ الفرص في المسبق الأولي. وهو ما يتجلى من خلال دور نظام التربية والتعليم من جهة، ونظام الضريبة على الموارد والهبات من جهة أخرى في تأمين المساواة بين الأفراد من حيث الفرص والقدرات والآمال والتطلّعات، فضلاً عن أدوار تكميلية قد تقوم بها السياسات العامة، خاصة سياسات التمييز الإيجابي.

- أما المبدأ الثاني، فيتعلّق بأصالة اتساق الحرية والمساواة الاجتماعية من منظور الاقتصاد السياسي، وتحديدًا بطبيعة ارتباط عملية توزيع القيمة بمستوى توليدها. بمعنى أنّ النموذج الليبرالي المستدام القائم على اتساق الحرية والمساواة يضمن الحفاظ على المُحفّزات الفردية لتوليد الثروة الكامنة في أصالة الحرية الاقتصادية في المسبق الأولي، كما يضمن مُضاعفتها في الأحقّ البعدي عبر الآثار الجانبية الإيجابية للمساواة الاجتماعية. فإحدى أهمّ الثغرات في معظم نظريات العدالة هي أنها تُركّز على مسألة توزيع مجموعة من الأصول (موارد مادية، وأجور، وأصول اجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتكافؤ الوصول إلى الوضعيات الاجتماعية) من دون مُساءلة كيفية إنتاجها. وحقّة الكتاب الرئيسة هي أنّ توزيع الثروة (وتوزيع جميع الأصول الاجتماعية) هو غير منفصلٍ عن مستويات توليدها ومحفّزاته، بل إنهما مترابطان ارتباطاً تلازمياً، وهو ترابطٌ جوهريٌّ غالباً ما يَغيب أو يُغَيَّب في أغلب المقاربات النظرية التي يغلب عليها الجانب الأيديولوجي.

- وبما أنّ استقرار اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية واستدامتهما في المدى البعيد - مدى البناء والتطور والارتقاء - يظان خارج نطاق أي شكلٍ مجتمعي مؤسّساتي محضٍ ومُنقطعٍ عن المنظور الثقافي أو التاريخي بعيد المدى، فإنّ الكاتب يُضيف مبدأً ثالثاً يقوم على إدخال بُعد "الاندماج الاجتماعي" في مُكوّناته الوضعية (المواطنة) والمعيارية (الإخاء). بمعنى آخر، لا يستقيم - وفقاً للكاتب - اتساق الحرية بالمساواة داخل نظرية العدالة من دون انبثاق الاندماج الاجتماعي كمنظورٍ بعيد المدى للعيش المشترك.

وللكتاب، من ثم، أصالة تتمثل في صوغٍ دقيقٍ للفكرة البديهية بأنّ التوزيع هو منصفٌ بحيث لا يُكِنُّ أي شخصٍ ضغينةً أو حقداً اجتماعياً لشخصٍ آخر على أساس هذا التوزيع، وأنّ توطن المواطنة والتجانس والتآخي الاجتماعي الناتج هو ما يمنح الاستقرار والمنظور بعيد

أساسي لاستدامة الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الكاتب يدافع باستماتة عن النهج الليبرالي واقتصاد السوق، فإنه لا يرى دوراً للدولة؛ وهو ما يثير الجدل للكثير من المهتمين والباحثين بعد تبين أن الأزمة المالية التي تعرّض لها العالم، وبشكل خاص الدول الرأسمالية، لم تخرج عن دائرة الأزمات الدورية التي لا تسلم منها السوق الحرة والاقتصاد الرأسمالي بحكم آليته ونظام عمله. وأكثر ما أكدته الأزمة المالية هو الدور المؤثر والضروري للدولة في الرقابة على السوق وضبطها، إضافة إلى أن ثمة من يرجّح أن نظريات حاكمة للنظام الرأسمالي "دعه يعمل دعه يمر" و"اليد الخفية" ستجري إعادة صوغها من جديد بعد الأزمة المالية التي شهدتها العالم في عام ٢٠٠٨، والأرجح لمصلحة دور أعلى لـ "رأسمالية الدولة" التي تعزز فرصها وحظوظها عمليات التأميم الجزئي والكامل لمنشآت وبنوك عملاقة، ولمصلحة دور تنظيمي أعلى للدولة في الحياة الاقتصادية. فالكاتب يولي الأهمية كلها - على المستويين المعياري والوضعي - لاقتصاد السوق والسياسات الليبرالية، ناسياً الدور الأكيد للدولة في تصحيح "إخفاقات السوق" وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية (كما بين ذلك مثلاً بجلاء جون مينارد كينز)، فضلاً عن دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الثالث التي تؤدي أيضاً دوراً أساسياً في التنسيق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (كما بينت ذلك التحليلات المؤسّساتية عند ثورستين فيبلين وجون كومونس).

ويبقى القول إن الكتاب ينطوي على جهدٍ علمي، ويُمثّل إضافةً حقيقية للفكر العربي المعاصر في موضوع العدالة الاجتماعية، وبعد لبنة مهمة على درب بناء نسق معرفي يأذن بالممارسات الليبرالية القائمة على الحرية والمساواة والاندماج الاجتماعي في غد ما بعد الربيع العربي.

• تحديد الملكية على اعتبار أن الحرية الحقيقية تتمثل في حرية الملكية أكثر منها حرية الفعل، ومن ثمّ، فالطبيعة العميقة للحرية تتطلب بالأساس مناقشة "حدود الملكية" عوضاً عن "حدود الفعل". هذا هو بالضبط - وفقاً للدكتور مراد ديابي - الخيط الرفيع الفاصل بين الليبرالية المتوحّشة والليبرالية الاجتماعية. ففي حين لا تعترف الأولى بأيّ حدودٍ للملكية الخاصة (من قبيل الحدود على تراكم رأس المال وتركّزه) على اعتبار أصالتها ومن ثمّ عدم جواز تقييدها بأيّ مبدأ آخر ولائي اعتباراً كان، نجد أن الأخيرة تنبني على فكرة تحديد الملكية الخاصة بدرجةٍ أساس عبر ما صاغه جيمس ميد وجون راولز لنموذج "ديمقراطية امتلاك الملكية".

”

بذل الباحث في كتابه جهداً في التنظير محاولاً الكشف عن فضاءات الحرية داخل النموذج الليبرالي الاجتماعي، وطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بمعالم التوفيق بين الفردانية الليبرالية كأساس للنجاح الاقتصادي والمساواة الاجتماعية كشرط أساسي لاستدامة الديمقراطية

“

ما نخلص إليه هو أن الكاتب قد بذل في كتابه جهداً في التنظير محاولاً الكشف عن فضاءات الحرية داخل النموذج الليبرالي الاجتماعي، وطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بمعالم التوفيق بين الفردانية الليبرالية كأساس للنجاح الاقتصادي والمساواة الاجتماعية كشرط